11 مليار دولار الفائض التجاري

المنتجات النفطية تستحوذ على 92 في المئة من صادرات الكويت بـ 4 أشهر

استحوذت المنتجات النفطية «وقود معدني، وزيوت معدنية، ومنتجات تقطير» على 91.5 بالمائة من إجمالي قيمة صادرات دولة الكويت في الـ4 الأشهر الأولى من العام الجاري.

وكشفت البيانات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء، أمس الاثنين، أن قيمة صادرات المنتجات النفطية سجلت 6.203 مليار دينار (20.465 مليار دولار) خلال الفترة، مقارنة بـ5.875 مليار دينار (19.383 مليار دولار) في الأربعة الأشهر الأولى من 2018، بنمو 5.6 بالمائة.

وانخفضت حجم صادرات النفط الكويتي إلى 245.09 مليون برميل بالفترة من يناير حتى أبريل 2019، مقارنة بـ246.04 مليون برميل في الفترة المناظرة من 2018.

وعلى مستوى الإنتاج النفطي للكويت، فقد ارتفع في الأربعة الأشهر الأولى من 2019 بنسبة 0.14 بالمائة إلى 324.76 مليون برميل، مقارنة بـ324.31 مليون برميل في نفس الفترة من 2018.

يذكر أن شركة كامكو للاستثمار الكويتية كشفت ارتفاع متوسط سعر خام النفط الكويتي خلال أبريل الماضي بنسبة 6.6 بالمائة، ليصل إلى 71.2 دولار للبرميل، كما ارتفع متوسط سعر خام «برنت» القياسي بنسبة 7.7 بالمائة، ليصل إلى 71.2 دولار للبرميل.

وتمتلك الكويت سادس أكبر احتياطي نفطي في العالم يصل لـ 101.5 مليار برميل، فيما يعتمد الاقتصاد الكويتي على النفط كمصدر رئيسي لنحو 80 بالمائة من الإيرادات الحكومية، ويسهم النفط بأكثر من 50 بالمائة للناتج المحلي الإجمالي.

وبالعودة إلى بيانات الإدارة المركزية الكويتية، بلغت قيمة صادرات المنتجات النفطية للكويت في ابريل السابق 1.681 مليار دينار، مقابل 1.463 مليار دينار في الشهر المناظر من 2018، بنمو 14.9 بالمائة.

وبشكل عام، ارتفعت قيمة الصادرات الكويتية في الأربعة الأشهر الأولى من العام الجاري بنسبة 2 بالمائة إلى 6.783 مليار دينار، مقابل 6.649 مليار دينار في نفس الفترة من العام الماضي.

وارتفعت قيمة فائض الميزان التجاري خلال الـ4 الأشهر الأولى من العام الجاري بنسبة 12.1 بالمائة إلى 3.349 مليار دينار (11.049 مليار دولار)، مقارنة بـ2.987 مليار دينار (9.855 مليار دولار) في الفترة المناظرة من 2018.

وأشار البيان إلى أن الواردات الكويتية سجلت خلال الـ4 الأشهر الأولى من 2019 نحو 3.434 مليار دينار، بتراجع 6.2 بالمائة عن مستواها في الفترة المناظرة من 2018 البالغ 3.662 مليار دينار.

من ناحية اخرى ارتفعت قيمة فائض الميزان التجاري لدولة الكويت خلال الـ4 الأشهر الأولى من العام الجاري بنسبة 12.1 بالمائة على أساس سنوي، وذلك بدعم نمو الصادرات الكويتية، وانخفاض الواردات.

وحسب بيان الإدارة المركزية للإحصاء الكويتية، أمس الاثنين، بلغت قيمة الفائض التجاري بالفترة من يناير 2019 إلى أبريل السابق 3.349 مليار دينار (11.049 مليار دولار)، مقارنة بـ2.987 مليار دينار (9.855 مليار دولار) في الفترة المناظرة من 2018.

وأشار البيان إلى ان قيمة الصادرات الكويتية في الأربعة الأشهر الأولى من العام الجاري بلغت 6.783 مليار دينار، مقابل 6.649 مليار دينار في نفس الفترة من العام الماضي، بنمو 2 بالمائة.

وسجلت الواردات الكويتية خلال الـ4 الأشهر الأولى من 2019 نحو 3.434 مليار دينار، بتراجع 6.2 بالمائة عن مستواها في الفترة المناظرة من 2018 البالغ 3.662 مليار دينار.

وطبقاً لبيان الإدارة المركزية بلغت قيمة التبادل التجاري للكويت في الفترة من يناير 2019 إلى أبريل السابق 10.217 مليار دينار، بانخفاض 0.9 بالمائة عن مستواها في ذات الفترة العام الماضي عند 10.310 مليار دينار.

كما اظهرت بيانات الإحصاء الكويتية تسجيل البلاد في أبريل الماضي فائضا بقيمة 965 مليون دينار، مقارنة بـ664 مليون دينار في الشهر المماثل من 2018، بنمو 45.5 بالمائة.

ولفتت البيانات إلى أن الفائض دعم من ارتفاع الصادرات 12.2 بالمائة عند 1.838 مليار دينار، علما بانها كانت تبلغ 1.637 مليار دينار في ابريل 2018.

وسجلت قيمة واردات الكويت في أبريل الماضي 872 مليون دينار، بتراجع سنوي يصل إلى 10.4 بالمائة

وعلى مستوى التبادل التجاري فقد بلغ 2.710 مليار دينار، بنمو 3.8 بالمائة عن مستواه في أبريل 2018 البالغ 2.611 مليار دينار.

وسجل معدل التغطية 211 بالمائة في أبريل الماضي، علما بانها كان يبلغ 168.2 بالمائة في نفس الشهر من العام السابق، بينما سجلت التغطية باستثناء السلع النفطية 18 بالمائة، وهي نفس المستوى خلال أبريل 2018.

واحتلت الصين المركز الأول في استقبال الصادرات الكويتية – عدا السلع النفطية– إذ بلغت قيمة الصادرات إليها 31.5 مليون دينار، تلتها الهند بـ26.3 مليون دينار، ثم العراق بـ17.1 مليون دينار، وتتبعهم المملكة العربية السعودية بـ16.8 مليون دينار.

وكشفت البيانات أن الصادرات إلى دول الخليج تراجعت في أبريل الماضي بنسبة 8.8 بالمائة إلى 46 مليون دينار، مقابل 50.6 مليون دينار في الشهر ذاته من 2018.

وبشأن الدول المستورد منها، احتلت الصين أيضاً القائمة، إذ استقبلت منها الكويت واردات بـ146.2 مليون دينار، وتبعتها الإمارات العربية المتحدة بـ79.7 مليون دينار، ثم الولايات المتحدة بـ73.6 مليون دينار، والمملكة العربية السعودية بـ56.5 مليون دينار.

تطور الانتاج للنفط الكويتي خلال 13 شهرا

«سفن» توقع عقداً مع «العمليات المشتركة» بـ 9 ملايين دينار

إحدى الورش الخاصة بصيانة وتصنيع السفن

أعلنت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن عن توقيع عقد بقيمة 9.04 مليون دينار مع العمليات المشتركة – الوفرة.

وقالت «سفن» في بيان للبورصة الكويتية أمس الاثنين، إن العقد مدته 5 سنوات، ويتعلق بتقديم خدمات مساندة عامة.

وأوضحت أن العقد سيترتب عليه تحقيق أرباح تشغيلية سيتم إدراجها ضمن البيانات المالية للشركة لعام 2019 – 2024.

كانت أرباح «سفن» ارتفعت 41 بالمائة في الربع الأول من العام الجاري، لتصل إلى 2.65 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 1.88 مليون دينار للفترة المماثلة بالعام الماضي.

وأنهى سهم الشركة جلسة أمس بالبورصة مُرتفعا 0.26 بالمائة عند سعر 393 فلسا، وذلك بتداول 127.5 الف سهم بقيمة 50 الف دينار.

أرباح «أجيال العقارية» تتراجع 27 في المئة بالربع الثاني

أظهرت البيانات المالية لشركة أجيال العقارية الترفيهية تراجع أرباح الربع الثاني من العام الجاري بنسبة 27.1 بالمائة على أساس سنوي.

وبحسب نتائج الشركة للبورصة الكويتية أمس الاثنين، بلغت أرباح الفترة 1.05 مليون دينار (3.46 مليون دولار)؛ مقابل أرباح الربع الثاني بالعام الماضي البالغة 1.44 مليون دينار (4.75 مليون دولار).

وحققت الشركة أرباحاً بقيمة 1.88 مليون دينار في النصف الأول من العام الجاري: مقابل أرباح بقيمة 2.48 مليون دينار للفترة ذاتها بالعام الماضي، بتراجع في الأرباح بنسبة 24.2 بالمائة.

وقالت الشركة في إن تراجع الأرباح النصف سنوية يعود إلى وجود ربح استثنائي في السنة السابقة ناتج من رد مُخصص زائد لمطالبات قانونية.

كانت أرباح الشركة تراجعت 20 بالمائة في الربع الأول من العام الجاري، لتصل إلى 831.63 الف دينار؛ مقابل أرباح 1.04 مليون دينار للفترة المماثلة بالعام الماضي.

«تيرا درون» تطلق مشروعاً مشتركاً مع «إن دي تي سي سي إس»

ابرمت شركة «تيرا درون»، وهي أحد أكبر المزودين في العالم لحلول الطائرات بدون طيار المستخدمة في المجالات الصناعية والتي تتخذ من طوكيو مقراً لها، اتفاقاً استثمارياً مع شركة «خدمات منع التآكل والاختبارات غير التدميرية» («إن دي تي سي سي إس»)، وهي شركة سعودية رائدة في مجال تقديم خدمات الفحوص والاختبارات غير التدميرية في الشرق الأوسط منذ عام 1975. وستقوم «تيرا درون» و«إن دي تي سي سي إس» بموجب هذا الاتفاق بتأسيس مشروع مشترك جديد باسم «تيرا درون سي سي إس» يركز على أسواق الشرق الأوسط.

وتضم قائمة عملاء «إن دي تي سي سي إس» مجموعة من أكبر شركات النفط والغاز في الشرق الأوسط، من بينها على سبيل الذكر لا الحصر، شركات نفط وغاز كبرى في دول مجلس التعاون الخليجي، مثل شركة بترول أبوظبي الوطنية، وشركة «أرامكو» السعودية، وشركة النفط الكويتية، وشركة النفط العُمانية. ومن خلال فروع «إن دي تي سي سي إس» في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والكويت وعُمان والبحرين، ستقوم «تيرا درون سي سي إس» بتزويد خدمات فحص واختبار الطائرات بدون طيار في مجموعة متنوعة من القطاعات، بما في ذلك منشآت خطوط الطاقة الكهربائية والمرافق العامة والطاقة المتجددة والاتصالات والنفط والغاز.

كما ستساهم الشركة في مراقبة الأنشطة والتطور المُدني باستخدام الطائرات بدون طيار.

هذا وستتمكن «تيرا درون سي سي إس» من خدمة قاعدة عملائها بطريقة أكثر كفاءة من حيث الوقت والتكلفة، وذلك بفضل تكنولوجيا «تيرا درون» المتطورة. كما ستستخدم مجموعة تقنيات «تيرا انسبكشنيرنغ» وهي أحدث فروع شركة «تيرا درون» والذي يقوم بفحوص بصرية وبالموجات فوق الصوتية باستخدام تقنيات مملوكة للشركة خاصة بالطائرات بدون طيار.

وفي هذا الإطار، قال إل إم موروجان، المدير العام للمجموعة لدى «إن دي تي سي سي إس»: «يسهم تضافر الجهود مع «تيرا درون» في تزويد عملائنا بقيمة مضافة وفي إطلاق شرارة التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي. ومن خلال الجمع بين الخبرة والتجربة التقنية التي تتمتع بها كلا الشركتين، ستصبح «تيرا درون سي سي إس» رائدة للتقنيات الناشئة في المنطقة، مثل الطائرات بدون طيار، وإنترنت الأشياء، وتحليل البيانات، والذكاء الاصطناعي».

من جهته، قال فورو توكوشيجي، الرئيس التنفيذي لشركة «تيرا درون» في سياق إعرابه عن الحماس تجاه هذا المشروع المشترك الجديد: «تعد «إن دي تي سي سي إس» بالفعل رائدة في سوق دول مجلس التعاون الخليجي وهي أفضل شريك ننشده من أجل خدمة العملاء في هذه المنطقة، ونتطلع إلى تزويد المنطقة بتقنياتنا الرائدة، مثل «تيرا يو تي إم»، و«تيرا وينج»، و«تيرا ليدار»، و«4 جي إل تي إي درونز» إضافة إلى «تيرا مابر»، وهي برمجيات متخصصة في رسم الخرائط مملوكة لشركتنا».

وتفخر «تيرا درون» التي تضم شبكتها أكثر من 25 شركة تابعة لمجموعتها، بتعاونها مع مزودين للتقنيات المتطورة في مجال الطائرات بدون طيار. وفي حال رغبتكم بدعم «تيرا درون» في إطار سعيها إلى إنتاج ابتكارات جوية لها أثر مستدام على المجتمعات حول العالم.

السعودية تتجه لزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة

قال تقرير صادر عن الشركة العربية للاستشارات البترولية «ابيكورب»، إن المملكة العربية السعودية لديها خطط طموحة لتنويع مزيج توليد الطاقة الكهربائية لديها عبر زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة والطاقة النووية.

وأضاف التقرير الذي اطلع عليه «مباشر» اليوم الاثنين أنه على الرغم من تباطؤ الطلب، إلا أنه من المتوقع استمرار الزيادة في رفع قدرات توليد الطاقة الكهربائية، حتى في ظل البدء في إعادة تنظيم القطاع بالمملكة.

وأشار التقرير، الذي جاء بعنوان: «التوقعات السنوية لاستثمارات الطاقة الكهربائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2019»، إلى أن العوامل الأكثر تأثيراً في تباطؤ الطلب المحلي على الطاقة الكهربائية في المملكة مدفوعة بالسياسات.

وتوقع تقرير «ابيكورب» أن تحتاج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في السنوات الخمس المقبلة إلى ضخ استثمارات بقيمة 209 مليار دولار في قطاع توليد الكهرباء.

وأشارت الشركة في التقرير انه من المتوقع أن يصل حجم الاستثمارات في قطاع الطاقة عموماً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين عامي 2019 و2023 إلى تريليون دولار أمريكي.

رئيس الوزراء المصري يطالب «المالية» بخطة لتحقيق مستهدفات الموازنة الجديدة

رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي

طالب رئيس الوزراء المصري، وزير المالية، بضرورة وضع رؤى وأفكار وخطوات تنفيذية للوصول إلى خطة طموحة لموازنة العام المالي 2019-2020.

وقال مصطفى مدبولي خلال لقائه مع وزير المالية، وفقاً لبيان اليوم الاثنين، إن الاقتصاد المصري شهد مؤخراً تحسناً ملحوظاً في أدائه، بشهادة العديد من المؤسسات الدولية.

وأوضح رئيس الوزراء، أن برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ساهمت وبقدر كبير في تحقيق تلك النتائج الطيبة، وهو ما يجب الحفاظ والبناء عليه عن طريق إعادة هندسة الموازنة العامة للدولة، بما يسهم في تحقيق المستهدفات المطلوبة.

وبدوره، قال وزير المالية إن أحدث المؤشرات الاقتصادية أوضحت تحسناً كبيراً في هيكل النمو واستدامته، وهو ما انعكس على توفير المزيد من فرص العمل الجديدة، وترتب عليه خفض معدلات البطالة.

وأضاف محمد معيط، أن موازنة العام المالي 2019-2020 تستهدف تحقيق زيادة في معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، وكذا معدل النمو الحقيقي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وأكد أن تحقيق المعادلة يتطلب العمل على زيادة نسبة مساهمة صافي الصادرات، والاستثمارات، وكذا معدلات الادخار أيضا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

أوضح وزير المالية أن البيانات المبدئية تشير إلى توقع انخفاض معدلات العجز الكلي من الناتج المحلي، مضيفاً أن إجراءات الضبط المالي ومعدلات النمو المحققة ساهمت في خفض دين أجهزة الموازنة العامة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالأعوام السابقة.

وأضاف وزير المالية، أنه من المستهدف العمل على زيادة الاستثمارات الحكومية الممولة من الخزانة العامة، وذلك في إطار تنفيذ خطة الدولة للارتقاء بمستوى الخدمات العامة.

وفي نهاية الاجتماع، كلف رئيس الوزراء وزيرة المالية، ببلورة ما تم عرضه من رؤى وأفكار وخطوات تنفيذية بهدف الوصول لخطة طموحة لموازنة هذا العام، في صورة نهائية بهدف عرضه على الرئيس عبدالفتاح السيسي، تمهيداً لبدء التنفيذ من جانب الحكومة.

15.5 تريليون درهم تجارة دبي الخارجية في 18 عاماً

أحمد الهواني

بلغت قيمة التجارة الخارجية لإمارة دبي خلال الفترة من العام 2000 وحتى العام 2018، نحو 15.541 تريليون درهم.

ويأتي ذلك مع إطلاق جمارك دبي أمس الاثنين، نظامها الذكي الجديد للإحصاء الإلكتروني الذي طورته الدائرة ضمن جهودها الشاملة لتطوير خدماتها وأنظمتها الإلكترونية الذكية بمواكبة التقدم السريع لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ وفقا لبيان صحفي.

ويهدف النظام الذكي إلى تحقيق الصدارة العالمية والمشاركة الفاعلة في قيادة الثورة الصناعية الرابعة.

وأكد أحمد محبوب مصبح، المدير العام لجمارك دبي، أن جمارك دبي تقدم نموذجا جديدا للابتكار الجمركي يعزز موقع الدائرة الرائد عالميا في تطوير العمل الجمركي.

وأوضح أن نظام الإحصاء الإلكتروني يحقق العديد من المزايا في إعداد إحصائيات التجارة الخارجية، فهو أول نظام على مستوى الدولة يضم عمليات التدقيق ومعالجة البيانات وتوفير التقارير الإحصائية في قاعدة معلومات متنوعة.